

الاقتصاد الألماني يدخل الصيرفة الإسلامية من بوابة «بيتك»

المرزوق: «بيتك» يحصل على رخصة أول بنك إسلامي في ألمانيا

وأضاف إيوان انه على ضوء محفظة المنتجات والخدمات الشاملة والحديثة والمتجددة للبنك، فإننا على ثقة بأن «بيتك» - تركيا - KT Bank AG سيكون الخيار المصرفي الأول في ألمانيا ضمن فئته من المسجل بها، مشيراً إلى ان الهدف هو التوسع وزيادة شبكة الفروع لتصل إلى المدن الألمانية الرئيسية، حيث يخطط البنك لتنفيذ استثمارات ضخمة في السنوات المقبلة، ويهدف إلى بناء محفظة منتجات مالية تتضمن خدمات مصرفية وائتمانية وتنموية، للاستفادة من حجم ونمو الاقتصاد الألماني المتنوع الامكانيات.

ممكناً من العملاء أفراداً وشركات، والانطلاق فيما بعد، في السوق الألماني نحو التوسع في أوروبا، من خلال فروع وبنوك وشركات جديدة. من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لـ «بيتك - تركيا» افق إيوان ان موافقة الحكومة الألمانية على منح «بيتك - تركيا» ترخيص تشغيل بنك متكامل في ألمانيا، قرار مهم في مجال عمل البنك وخطته وتوسعاته، وفي مسيرة الصيرفة الإسلامية في أوروبا، مبيناً ان ألمانيا تزخر بفرص نمو عديدة ومتنوعة، ستساهم في نمو أعمال البنك بسرعة كبيرة.

«بيتك - تركيا» كان له فرع في مدينة مانهايم الألمانية يعمل منذ سنوات، حقق نجاحاً كبيراً في توفير مجموعة من الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة. وأوضح ان البنك الجديد الذي سيعمل تحت اسم «كي تي بنك ايه جي» «KT Bank AG» مملوك بالكامل لـ «بيتك - تركيا»، وسيكون المقر الرئيسي للبنك في فرانكفورت، وسيبدأ طرح وتقديم خدماته اعتباراً من اول يوليو المقبل، مؤكداً على انه رغم ان ألمانيا يعيش فيها حوالي 4 ملايين مسلم، لكن المستهدف ان يقدم البنك خدماته لعموم السوق، للاستحواذ على أكبر شريحة

الودائع وتقديم خدمات التمويل والائتمان في ألمانيا وفق الشريعة الإسلامية. وأضاف المرزوق في تصريح صحافي ان الاقتصاد الألماني هو قاطرة اقتصاد أوروبا كلها، واكبرها من حيث الحجم والنشاط، وإنشاء بنك إسلامي في ألمانيا يتوافق مع نمو الاقبال العالمي على الصيرفة الإسلامية التي يعتبر «بيتك» عنوانها الأبرز والأهم، كما هو نتيجة لعمل دؤوب ونشاط متواصل لـ «بيتك» في القارة الأوروبية من خلال الصفقات التي نظمها في مجال الصوك وغيرها، والصاديق والمحافظ العقارية والاستثمارية، بالإضافة إلى ان



حمد المرزوق

نقلة نوعية متميزة في توسعاتها الخارجية تفتح آفاقاً أكبر اقتصاديات أوروبا



أعلن رئيس مجلس إدارة بيتك التمويل الكويتي «بيتك» رئيس مجلس إدارة بيتك التمويل الكويتي التركي «بيتك - تركيا»، حمد عبد المحسن المرزوق حصول «بيتك» على ترخيص تشغيل بنك تابع يقدم خدمات مصرفية متكاملة وفق الشريعة الإسلامية في ألمانيا اعتباراً من يوليو المقبل، بما يؤكد الثقة في «بيتك» وريادته للصيرفة الإسلامية، ويفتح مجالات واسعة للعمل والاستثمار في أكبر الاقتصاديات بأوروبا، مشيراً إلى ان البنك هو الأول الذي يتم ترخيصه بالكامل لمزاولة أنشطة استقطاب

عمومية البنك أفرت توزيع 15٪ نقداً توزع على المساهمين الأحد المقبل.. و5٪ منحة

«برقان».. في الاتجاه الصحيح بعوائد 13٪ سنوياً

مصادر الدخل كانا من بين الخصائص الرئيسية التي تصف أداء المجموعة والتي جنت من خلالها الربحية للمساهمين. وأضاف العجيل ان المجموعة تحتفظ الآن بمستويات رأسمالية كافية وفعالة ومتماشية مع تحسن جودة الأصول والسيولة، حيث تعتبر الميزانية العامة للمجموعة قوية وما زالت مستمرة في تحقيق التحسن المستمر لجودة الأصول، حيث يبلغ معدل السيولة، 30٪، ومعدل كفاية رأس المال 13,5٪، كما في نهاية العام 2014.

الجمعية العمومية

هذا وقد وافق مساهمو بنك برقان خلال الجمعية العمومية على جميع بنود جدول الأعمال وأبرزها، تقرير مجلس الإدارة وتقارير مراقبي الحسابات والحسابات الختامية والتعامل مع أطراف ذات صلة، وبرأ المساهمون طرف أعضاء مجلس الإدارة ووافقوا على توصية المجلس بمكافأة أعضاء مجلس

والذي يعد الأول من نوعه في الكويت، هذا وقد شهد الإصدار إقبالاً قوياً من المستثمرين المحليين والإقليميين». وأضاف العجيل: «توجه البنك لإصدار أسهم جديدة للاحتفال في الربع الرابع من العام المنصرم لزيادة رأسماله لتبلغ القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة للاكتتاب 102,6 مليون دينار، فيما تم تغطيتهم بالكامل من المساهمين الحاليين مما يعكس أيضاً ثقتهم بقوة أداء المجموعة وخطتها المستقبلية، هذا وتحتفظ المجموعة الآن بمستويات الرأسمالية الكافية والفعالة متماشية مع تحسن جودة الأصول والسيولة، حيث تعد الميزانية العامة للمجموعة قوية وما زالت مستمرة في تحقيق التحسن المستمر لجودة الأصول، حيث يبلغ معدل السيولة 30٪، ومعدل كفاية رأس المال 13,5٪، كما في نهاية العام 2014.

هذا وقد وافق مساهمو بنك برقان خلال الجمعية العمومية على جميع بنود جدول الأعمال وأبرزها، تقرير مجلس الإدارة وتقارير مراقبي الحسابات والحسابات الختامية والتعامل مع أطراف ذات صلة، وبرأ المساهمون طرف أعضاء مجلس الإدارة ووافقوا على توصية المجلس بمكافأة أعضاء مجلس

أرقام ذات دلالة

قال إدوارد إيغورين ان البنك خلال السنوات الـ 10 الماضية تمكن من تحقيق نمو في مؤشرات عديدة أبرزها:

- ارتفاع الأصول من 1,73 مليار دينار في 2004 إلى 7,7 مليارات دينار في 2014.
- نمو القروض من 814 مليوناً إلى 4,38 مليارات دينار في 2014.
- ارتفاع الودائع من 1,4 مليار دينار إلى 4,7 مليارات دينار في 2014.
- ارتفاع الإيرادات من 54 مليون دينار في 2004 إلى 275,7 مليوناً في 2014.
- نمو الأرباح التشغيلية من 36,5 مليون دينار إلى 153,5 مليون دينار.
- زيادة الدخل الصافي من 29,6 مليون دينار إلى 86,7 مليون دينار.

البنك: «تمكنت مجموعة بنك برقان في تحقيق عام آخر من الأداء التشغيلي القوي في عام 2014، أما النمو المستدام وتوزيع مصادر الدخل فكانت من بين الخصائص الرئيسية التي تصف أداء المجموعة والتي جنتنا من خلالها الربحية لجيمع مساهمين». وأضاف العجيل: «لقد قام



(قاسم باشا)

من اليمين: خالد الزومان وإدوارد إيغورين ومجاد العجيل ومراقب الحسابات

الشركات المتعثرة قال العجيل ان البنك قام بعدة تسويات مع بعض الشركات الاستثمارية ضمن مجموعة من البنوك خلال 2014، مشيراً إلى استمرارية تحقيق البنك لنمو في أرباحه بالعراق رغم الأحداث السياسية والتوترات الحالية هناك. وقال العجيل، في كلمته للمساهمين في التقرير السنوي

بهدف الزيادة في النمو بالأرباح، معبراً عن تفأؤله بالخطبة التنموية الجديدة للكويت، مؤكداً قدرة البنك بالمساهمة في تنفيذ المشاريع سواء من خلاله أو ضمن كونسورتيوم مصرفي، لافتاً إلى انه قد قام بالفعل بتمويل مشاريع تنموية وحول تسويات «برقان» مع

العجيل: أرباح برقان مناصفة من استثماراته الداخلية والخارجية

الرئيس التنفيذي: نعد بعوائد مرتفعة في 2015

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك برقان إدوارد إيغورين ان رفع الفائدة في الكويت سينعكس بالإيجاب على أداء البنك، متوقعاً عدم الزيادة في كلفة الائتمان في المراحل الأولى، موضحاً ان إدارة البنك ستعالج الأمر حسب مقتضياته. وتوقع إدوارد إيغورين على هامش تنظيم «برقان» لمنتدى الشفافية السنوي، ان ترفع الولايات المتحدة الأميركية الفائدة خلال النصف الثاني من 2016، مبيناً إمكانية ان تنبئها الكويت في هذا الأمر، مشيراً إلى استبعاد رفع الفائدة في الوقت الراهن بسبب ما تواجه الولايات المتحدة من صعوبات وتراجع في الإنتاج الصناعي، الأمر الذي يرحب بإمكانية رفع الفائدة خلال النصف الثاني من 2016 وحول المخصصات الاحترازية التي يجنبها البنك سنوياً عبر عن أهله إيقافها أو تخفيضها، متوقعاً ان يواصل البنك المركزي في سياسته بمطالبته للبنوك بتجنب مخصصات جديدة. وأضاف: «لقد ساعد الأداء القوي لمجموعة بنك برقان في تحقيق

النمو الأسرع في السوق على صعيد كل المؤشرات تقريبا وعلى خلفية قلب شديد في الأسواق وتغيرات عدة في القوانين وضغوط جيوسياسية، وذلك مقارنة بالعام الماضي، فقد ارتفعت الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 275,7 مليون دينار لتسجل نمواً بنسبة 9٪، وكذلك ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خصم المخصصات إلى 153,5 مليون دينار أيضاً محققة نمواً بنسبة 9٪، وقد بلغ صافي

ربح المجموعة 61,8 مليون دينار للعام 2014 في حين بلغت ربحية السهم 37,6 فلساً. وأضاف: «إنه على مستوى المجموعة، يمكننا وصف السنة المالية 2014 كسنة التحسن إلى الأمام وكسنة شهدت تغيرات عدة يمكننا من الامتثال مع القوانين والتشريعات الجديدة بأفضل شكل ممكن، هذا وتواصل مجموعة بنك برقان حصد فوائد نموذج العمل المرن من خلال ثقافة الأداء

العالية والتنفيذ الدقيق للخطط الإستراتيجية للبنك، وبين ان الإستراتيجية العامة والنهج الذي تنتهجه المجموعة لم يتغير خلال العام، الأمر الذي مكنتنا من التوسع والتكيف مع مختلف التغيرات بالإضافة إلى أداء المجموعة الذي أثبت بدوره مدى قوته في ظل التقلبات المستمرة للبيئة التشغيلية والأسواق المالية، وقد استغلنا ان نحقق كافة وعودنا التي تضم نمو الحصص السوقية

مع المحافظة على الربحية، إلى جانب الاستمرار في نمو مختلف أعمالنا الرئيسية وبناء كافة القدرات المتاحة». وأكد ان عائدات البنك جيدة واحتياطياته تتمتع بمستويات عالية تتماشى مع مواجهة أي مخاطر مستقبلية، مبيناً ان البنك يتبع نموذجاً فيدرالياً مستقلاً في سياسته وهي تختلف من بنك لآخر داخل المجموعة. وبين ان البنك يتبع سياسة خاصة في نظام

المراقبة على البنوك التابعة في مختلف البلدان، حيث يعقد اجتماعات وزيارات دورية لهذه البنوك بهدف تطوير نموذج أعمال البنك، معبراً عن أيمانه بضرورة التابعة بما يجري في البنوك المملوكة لبرقان، بهدف تحسين أدائها ونمو أرباحها. وحول برنامج التيسير الكمي الأوروبي وتأثيره على قطاع المصارف الكويتي أجاب ان ذلك الأمر سيؤدي إلى سيادة جو من النمو البطيء في أوروبا على مدى السنوات المقبلة ولكنها ستتهض في غضون سنة أو سنتين، أما محلياً فالسيولة لدى القطاع المصرفي عالية ومستقلة من خطر الأحداث السيئة التي قد تحدث. وأشار إلى ان بنك برقان يتمتع بمجموعة متميزة من الفروع في عدة دول أبرزها تونس ومالطا وقبرص وتركيا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق بالإضافة للكويت، وقال ان أصول المجموعة بلغت 7,8 مليارات دينار وان الأرباح التشغيلية بلغت 275 مليوناً ومعدل كفاية رأس المال وفقاً ليعيار بازل 3 بلغت 13,5٪ وهو

دليل على قوة وصلابة ومثانة المؤشرات المالية للبنك، وحول التصنيف الائتماني قال ان قوة المؤشرات المالية للبنك انعكست على التصنيف الائتماني الذي أكتته وكالة «ستاندراند اند بورز» عند BBB، موضحاً ان شبكة فروع البنك تصل إلى 235 فرعاً، وعدد المكينات الصراف الآلي يصل إلى 398 ماكينة. وأكد ان برقان لديه تأثير كبير على مجالس إدارات البنوك وفي الوقت ذاته يضمن البنك أداء محترفاً لإدارات البنوك فعلى سبيل المثال: لدينا 4 أعضاء في بنك تركيا من أصل 9 أعضاء. يذكر ان منتدى الشفافية يشكل جزءاً من الهيكل الأساسي لحكومة الشركات يتم عقده بين مختلف الشركات التابعة لشركة مشاريع الكويت (كيبكو) والذي من خلاله تطبق معايير العدالة والشفافية والسماحة بهدف منتدى الشفافية لخلق أرضية مناسبة للنقاش المفتوح مع المساهمين حول التقارير المالية والتطلعات والتوقعات التي تتعلق بالفرص التي توفرها الأسواق الاقتصادية.

الرياح - رويترز: قال محمد الماضي مندوب السعودية في أوبك امس إنسه من الصعب أن تعود أسعار النفط مجدداً لنطاق 100 إلى 120 دولاراً للبرميل. وأبلغ مؤتمر لقطاع الطاقة في الرياض «نتفهم أن كل الدول بحاجة إلى مستويات دخل أعلى، نحن نريد ذلك لكننا نريده لنا ولأجيال القادمة»، ويبلغ السعر الحالي لخام برنت

نحو 55 دولاراً للبرميل. وأعاد التأكيد على عدم وجود دوافع سياسية وراء السياسة النفطية للمملكة. وقال «لا يوجد أي بعد سياسي لما نقوم به في وزارة النفط، رؤيتنا تجارية واقتصادية.. لا نقصد إلحاق الضرر بأي أحد ورؤيتنا ببساطة تتمثل في التالي: المنتجون منخفضو التكاليف لهم أولوية الإنتاج وعلى

أصحاب التكاليف المرتفعة أن ينتظروا دورهم. وأضاف: «لسنا ضد أي أحد ولا ضد (إنتاج النفط الصخري الأميركي).. على العكس نرحب به لأنه يحقق التوازن بالسوق في المدى الطويل»، ويوجه بعض المنتجين مثل إيران انتقادات حادة للرياض بسبب قرارها عدم التدخل لوقف انخفاض الأسعار بدلا من محاولة دعمها عن طريق تقليص إنتاج

أوبك. وتابع: لكن الماضي يرجع إلى العوامل الأساسية للعرض والطلب وليس لأي سياسات غير اقتصادية. وقال هل كانت أوبك قادرة على التحكم في الأسعار؟ الجواب هو أنه لو كان بمقدور أوبك التحكم في الأسعار لكانت قد فعلت ذلك لكن ليس من مصلحة أوبك التحكم في الأسعار.

بلغ إجمالي الواردات 2,338 مليار دينار بزيادة 10,1٪ عن الربع ذاته من 2013. وأوضحت ان حجم التبادل التجاري في الربع الرابع من 2014 بلغ 8,009 مليارات دينار بانخفاض نسبته 21,2٪ مقارنة بالربع ذاته من عام 2013 الذي بلغ حجم التبادل التجاري فيه 10,158 مليارات دينار، مضيئة ان معدل التغطية بلغ 242,5٪ خلال الربع الرابع من 2014 مقارنة بـ 378,7٪ في الفترة نفسها من عام 2013 في حين

ثانياً بقيمة 140 مليون دينار وبنسبة 2,5٪ ثم فصل «الدائن ومصنوعاتها» بـ 71 مليون دينار بنسبة 1,3٪ من إجمالي قائمة السلع المصدر. وأضافت انه في مقابل ذلك تصدر فصل «السيارات والجرارات والدراجات والعربات الأرضية وأجزائها ولوازمها» قائمة أهم السلع المستوردة في الربع الرابع من 2014 بقيمة إجمالية بلغت 395,6 مليون دينار وبنسبة 16,9٪ من إجمالي السلع المستوردة.

ويبين ان نسبة «معدل التغطية باستثناء النفط» بلغت 15,1٪ في الربع الرابع من العام الماضي في حين بلغت هذه النسبة في الربع الرابع من 2013 نحو 22,6٪، مشيرة إلى ان فصل «الوقود المعدني والنفط، تصد قائمة أهم السلع المصدر من الكويت خلال الربع الرابع من 2014 إذ بلغت قيمة الصادرات لهذا الفصل 5,234 مليارات دينار بنسبة 92,3٪. وذكرت ان فصل «منتجات كيميائية وعضوية» جاء

«الإحصاء»: 3,3 مليارات دينار فائض بالربع الرابع

بلغ إجمالي الواردات 2,338 مليار دينار بزيادة 10,1٪ عن الربع ذاته من 2013. وأوضحت ان حجم التبادل التجاري في الربع الرابع من 2014 بلغ 8,009 مليارات دينار بانخفاض نسبته 21,2٪ مقارنة بالربع ذاته من عام 2013 الذي بلغ حجم التبادل التجاري فيه 10,158 مليارات دينار، مضيئة ان معدل التغطية بلغ 242,5٪ خلال الربع الرابع من 2014 مقارنة بـ 378,7٪ في الفترة نفسها من عام 2013 في حين

ثانياً بقيمة 140 مليون دينار وبنسبة 2,5٪ ثم فصل «الدائن ومصنوعاتها» بـ 71 مليون دينار بنسبة 1,3٪ من إجمالي قائمة السلع المصدر. وأضافت انه في مقابل ذلك تصدر فصل «السيارات والجرارات والدراجات والعربات الأرضية وأجزائها ولوازمها» قائمة أهم السلع المستوردة في الربع الرابع من 2014 بقيمة إجمالية بلغت 395,6 مليون دينار وبنسبة 16,9٪ من إجمالي السلع المستوردة.

ويبين ان نسبة «معدل التغطية باستثناء النفط» بلغت 15,1٪ في الربع الرابع من العام الماضي في حين بلغت هذه النسبة في الربع الرابع من 2013 نحو 22,6٪، مشيرة إلى ان فصل «الوقود المعدني والنفط، تصد قائمة أهم السلع المصدر من الكويت خلال الربع الرابع من 2014 إذ بلغت قيمة الصادرات لهذا الفصل 5,234 مليارات دينار بنسبة 92,3٪. وذكرت ان فصل «منتجات كيميائية وعضوية» جاء

بلغ إجمالي الواردات 2,338 مليار دينار بزيادة 10,1٪ عن الربع ذاته من 2013. وأوضحت ان حجم التبادل التجاري في الربع الرابع من 2014 بلغ 8,009 مليارات دينار بانخفاض نسبته 21,2٪ مقارنة بالربع ذاته من عام 2013 الذي بلغ حجم التبادل التجاري فيه 10,158 مليارات دينار، مضيئة ان معدل التغطية بلغ 242,5٪ خلال الربع الرابع من 2014 مقارنة بـ 378,7٪ في الفترة نفسها من عام 2013 في حين

السعودية: صعوبة عودة سعر النفط إلى 100 دولار

السعودية: صعوبة عودة سعر النفط إلى 100 دولار

السعودية: صعوبة عودة سعر النفط إلى 100 دولار

السعودية: صعوبة عودة سعر النفط إلى 100 دولار

السعودية: صعوبة عودة سعر النفط إلى 100 دولار